مكتبة البنين - الدوريات

# حولية كلية التربية

تصدر عن كلية التربية
بجامعة قطر

السنة السادسة العدد السادس ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

# التربية من منظور اقتصادى
# دراسة لأهم الخصائص الاقتصادية للتربية في ضوء الاطار النظري لاقتصاديات القطاع العام

د. عبد الرحمن أحمد الصائغ
أستاذ تخطيط واقتصاديات التربية
المساعد بكلية التربية / جامعة الملك سعود

# التربية من منظور اقتصادى

# دراسة لأهم الخصائص الاقتصادية للتربية في ضوء الاطار النظري لاقتصاديات القطاع العام

د. عبد الرحمن أحمد الصائغ
أستاذ تخطيط واقتصاديات التربية
المساعد بكلية التربية / جامعة
المساعد بكلية التربية/ جامعة الملك سعود

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهم الخصائص الاقتصادية وذلك من خلال ما تيسر للباحث من دراسات أجنبية ركزت على دراسة وتحليل التربية من وجهة نظر اقتصادية .

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء رئيسية : يحتوي الجزء الأول منها على المقدمة وتشمل هدف الدراسة وأهميتها مع استعراض سريع لأهم الدراسات العربية السابقة في مجال اقتصاديات التربية . أما الجزء الثاني فإنه يركز على توضيح الإطار النظري للدراسة الذي يعتمد أساساً على نظرية اقتصاديات القطاع العام .

ويتناول الجزء الثالث أهم الخصائص الاقتصادية للتربية في ضوء الإطار الاقتصادي لهذه الدراسة . أما الجزء الرابع فيشكل خاتمة الدراسة وتشمل خلاصة لها بالإضافة إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات التي نجمت عنها .

## أولاً : المقدمة :

لم تظهر الدراسات التحليلية للقيمة الاقتصادية للتربية بشكل بارزاً لإخلال العقود الثلاثة الماضية حيث بدأت بأعمال بعض الاقتصاديين أمثال شولتز ودنيسون ، وبيكر وغيرهم ، وقد برهنت تلك الأعمال أو الدراسات على أهمية الاستثمار في الرأسمال البشري وضرورة اعتباره كجزء هام من نظرية الرأسمال الاقتصادية خلافاً لما كانت عليه نظرية الرأسمال الكلاسيكية والتي لم تقم وزناً لدور العنصر البشري أو تطويره كعامل هام من عوامل النمو الاقتصادي . ولما كانت التربية تمثل أحد الوسائل الهامة في تكوين الرأسمال البشري وتطويره فلا غرو أن حظيت بكثير من الدراسات والبحوث الاقتصادية التي ركزت على دراسة القيمة الاقتصادية للتربية ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى زيادة الاهتمام بدراسة طبيعة التربية ونظمها ومشاكلها من منظور اقتصادي حتى تتوج هذا التمازج بين علم الاقتصاد وميدان التربية ببروز فرع معرفي جديد اطلق عليه «اقتصاديات التربية» .

## هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهم الخصائص الاقتصادية للتربية في ضوء الاطار النظري لاقتصاديات القطاع العام ، وذلك من خلال ما تيسر للكاتب من مصادر أجنبية ركزت على دراسة وتحليل التربية من وجهة نظر اقتصادية .

## أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن الدراسات العربية السابقة في اقتصاديات التعليم - وهي قليلة جداً - لم تتعرض إلى موضوع الخصائص الاقتصادية للتربية بشكل مباشر من ذى قبل . فعلى سبيل المثال فإن حامد عمار في كتابه اقتصاديات

التعليم ، والذي أظهرت طبعته الأولى في عام ١٩٦٤م ، تناول دور التعليم في التنمية الاقتصادية ، ومن ثم تعرض إلى الكفاءة والانتاجية في النظام التعليمي . أما عبد الله عبد الدائم فقد أفرد بابا لدراسة اقتصاديات التعليم في كتابة التخطيط التربوي الذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٦٦م ، ويضم هذا الباب خمسة فصول نوردها فيما يلي :

(١) أهم المعلومات الاقتصادية في التخطيط التربوي .

(٢) التربية والنمو الاقتصادي .

(٣) عائدات التربية .

(٤) كلفة التربية .

(٥) تمويل التربية .

وقد خصص محمد منير مرسي وعبد الغني النوري جزءاً من كتابهما تخطيط التعليم واقتصادياته الذي ظهر في عام ١٩٧٧م ، لمعالجة أهم الجوانب الاقتصادية للتربية والتي سبق أن عالجتها الدراسات السابقة غير أن ما تميز هذه الدراسة عن قبلها أفراد فصل عن التعليم وهجرة العقول(٣) . كما أن هناك دراسة غانم العبيدي التي ظهرت عام ١٩٨٢م ، بعنوان اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم وتطرقت إلى دراسة موضوع الكلفة بجانبها النظري والتطبيقي(٤) .

وأخيراً لا يفوتني ذكر دراسة محمد الغنام التي ظهرت عام ١٩٨٣م ، بعنوان المدرسة المنتجة والذي رسم منها الباحث رؤية جديدة لمتطلبات المدرسة المنتجة من منظور اقتصادي واسع(٥).

وهكذا نلاحظ من السرد السابق لأهم الدراسات العربية في مجال اقتصاديات التعليم بأنها قامت بدراسة كثير من المواضيع المتعلقة بهذا المجال دون التعرض إلى موضوع الدراسة الحالية .

**ثانياً : الاطار النظري للدراسة :**

يعني علم الاقتصاد بتوزيع وانتاج الموارد النادرة scarce resources لمجتمع ما بغية انتاج السلع والبضائع والخدمات طبقاً لرغبات الأفراد أو المجتمع أو كلاهما معاً . ويتم توزيع وانتاج السلع والبضائع والخدمات أما بواسطة القطاع العام public sector أو القطاع الخاص private sector أو كلاهما معاً . ويختلف حجم هذين القطاعين في أي مجتمع من المجتمعات بحسب النظام الاقتصادي السائد والذي يعتمد أساساً على فلسفة المجتمع وقيمة وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتؤكد وجهة نظر النظام الاقتصادي الحر Free economy system على أن توزيع وانتاج الموارد النادرة ، يجب أن يكون خاضعاً في المقام الأول لآلية الأسعار price mechanism الذي يكفل التوازن المرغوب بين جانبي العرض والطلب للسلع والبضائع والخدمات المنتجه produced والمستهلكه consumed على التوالي . وهذا يعني الاعتماد على القطاع الخاص عن طريق انتاج المستثمرين للسلع والبضائع والخدمات التي يرغب المستهلكون في استهلاكها على أن يعهد للقطاع العام بانتاج السلع والخدمات التي يتعذر تقديمها أو يصعب تقديمها بكفاءة من خلال السوق(٦) .

أن السلع والخدمات الاقتصادية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

النوع الأول : ويشمل السلع والخدمات الخاصة Private goods والتي يمكن توزيعها وانتاجها من خلال السوق market place .

النوع الثاني : ويضم السلع والخدمات العامة public goods التي يتم توزيعها وانتاجها من خلال القطاع الحكومي أو العام public sector .

النوع الثالث : ويحتوي على السلع والخدمات المتوسطة quasi-goods يمكن

توزيعها وانتاجها من قبل أحد القطاعين السابقي الذكر إلا أنه يفضل اشتراك كل من هذين القطاعين في توزيع وانتاج هذا النوع من السلع والخدمات .

وعلى الرغم من ميل النظام الاقتصادي الحر إلى توزيع وانتاج السلع والخدمات بواسطة القطاع الخاص إلا أن هناك بعض الحالات التي يخفق فيها السوق market Failure في أداء هذه المهمة بكفاءة أحياناً أو يتعذر عليه أداؤها في بعض الأحيان ، ذلك الأمر الذي يبرر تدخل القطاع العام في توزيع وانتاج بعض السلع والخدمات الضرورية لأفراد المجتمع . ويذكر بنسون Benson خمس حالات يبرر فيها تدخل القطاع العام في توزيع وانتاج الاقتصاد نوردها فيما يلي :

١ - النشاطات الاقتصادية ذات التكاليف الباهظة والعوائد غير الواضحة على المدى الطويل والتي لا يمكن لكثير من المستثمرين المخاطرة بأموالهم في مثل هذا النوع من الاستثمار ، مثال ذلك برامج الفضاء في الولايات المتحدة الأمريكية أو مشاريع الجبيل وينبع للصناعات البتروكيماوية في المملكة العربية السعودية .

٢ - بعض النشاطات الاقتصادية التي يغلب عليها الطابع الاحتكاري مثل الخدمات البريدية أو الهاتفية أو الكهربائية وغيرها . وفي هذه الحالة يمكن للقطاع العام انتاج مثل هذه الخدمات أو اصدار نظام يكفل مراقبة المؤسسات التي يوكل إليها مهمة تقديم هذا النوع من الخدمات .

٣ - دور القطاع الحكومي في توجيه الاقتصاد بشكل عام والتغلب أو السيطرة على أهم مشاكل الاقتصاد الكلي macro economic بشكل خاص مثل مشكلة التضخم inflation أو البطالة unemployment أو الكسادة recession

٤ - وجود فجوة بين الفوائد الفردية أو الخاصة Individual or private benefits والفوائد الاجتماعية أو العامة social or public benefits أو وجود فجوة بين

التكلفة أو الخسارة الفردية والتكلفة أو الخسارة الاجتماعية . أما في جانب الفوائد فالتربية من أوضح الأمثلة على هذه الحالة ، حيث أنها تشمل فوائد خاصة يستفيد منها الطالب نفسه غير أنها تحتوي أيضاً على فوائد عامة تشمل أسرته وبيئته المجاورة بل تتعداها لتشمل المجتمع بأسره . ومن هذا المنطلق يتوجب على القطاع الحكومي أو العام التدخل في شئون التربية بقدر يكفل على الأقل تمويل فوائدها الاجتماعية أو العامة . أما في جانب الكلفة أو الخسارة فإن حالة التلوث الصناعي Industerial pollution تكشف لنا أهمية تدخل القطاع الحكومي لوضع الأنظمة اللازمة التي تكفل الحفاظ على نظافة البيئة ، مثل وضع الغرامات أو فرض العقوبات على من يقوم بعملية التلوث أو وضع الرسوم أو الضرائب على منتوجات أصحاب المصانع ومن ثم استخدامها في تنظيف التلوث وفي كلا الأمرين فإن دور القطاع العام يكمن في تضيق الفجوة بين نوعي الكلفة الفردي والاجتماعي .

٥ - تتميز بعض البضائع والخدمات الاقتصادية بظاهرة الاستهلاك الجماعي col-lective consumption بمعنى آخر فإن مثل هذه البضائع أو الخدمات لا يمكن عزل فوائدها عن أي فرد حتى لو أنه لم يسهم بقسطه في تكلفة انتاجها أو تقديمها ، مثال ذلك الخدمات الدفاعية التي لا يمكن تقديمها بواسطة القطاع الخاص بل يجب تدخل القطاع الحكومي في تقديمها من خلال اعتماد مالي يخصص لها من ميزانية الدولة العامة ، أن الخدمات الدفاعية تمثل الحالة القصوى Extremeend لظاهرة الاستهلاك الجماعي ، أما في حالات أخرى كالخدمات التعليمية فإن هذه الظاهرة تغلب على كثير من الفوائد التربوية وإن لم تكن تشملها جميعاً(٧) .

ويحدّد بنسون الحالات التي تنطبق على تدخل القطاع الحكومي في الخدمات التربوية بقوله : « بأن الحالات الثلاث الأولى ليس لها علاقة مباشرة بالخدمات

الـتربوية ، أما الحالتين الأخيرتين (الرابعة والخامسة) فإنها ذات علاقة مباشرة بمجال التربية(٨) .

ولعل من المفيد توضيح فكرة أجزاء الاطار الاقتصادي الذي تمت مناقشته اعلاه وذلك من خلال الأنموذج رقم (١) .

نموذج رقم (١) الاطار النظري الأساسي لاقتصاديات القطاع العام

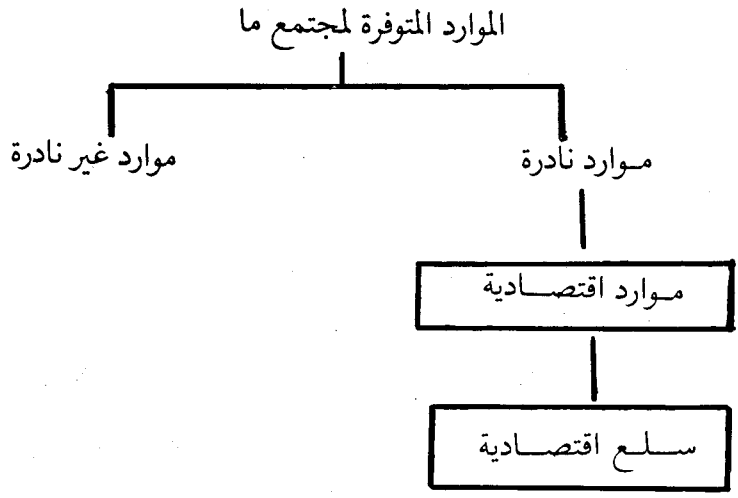


- خاصة ويتم توزيعها وإنتاجها عن طريق القطاع الخاص .
- عامة ويتم توزيعها وإنتاجها عن طريق القطاع العام .
- متوسطة ويتم توزيعها وانتاجها عن طريق أحد القطاعين أو كلاهما معاً

مبررات تدخل القطاع الحكومي

١ - نشاطات اقتصادية باهظة التكاليف تتميز بالمخاطرة وعدم وضوح العوائد.
٢ - نشاطات اقتصادية يغلب عليها الطابع الاحتكاري .

٣ - دور القطاع الحكومي في توجيه النمو الاقتصادي والسيطرة على بعض المشاكل الاقتصادية .

٤ - وجود فجوة بين كل من الفوائد الفردية أو الخاصة والفوائد الجماعية أو العامة من جهة ووجود فجوة بين كل من الكلفة ( أو الخسارة ) الفردية أو الخاصة . والكلفة ( أو الخسارة ) الجماعة أو العامة ، من جهة أخرى وكلا الأمرين يتطلب تدخل القطاع الحكومي .

٥ - اتصاف بعض البضائع والخدمات الاقتصادية بظاهرة الاستهلاك الجماعي .

ولو نظرنا إلى التربية في ضوء هذا الإطار الاقتصادي لوجدنا أنفسنا أمام التساؤلات التالية :

هل يمكن اعتبار التربية سلعة أو خدمة اقتصادية ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل هي سلعة خاصة ؟ أم أنها سلعة عامة ؟ أو أنها سلعة تنفرد بمميزاتها الخاصة ؟ وما هي مبررات تدخل الدولة أو القطاع العام في تقديم هذه السلعة ؟ وما مدى امكانية تطبيق نظام الأسعار على التربية أو بمعنى آخر اشراك القطاع الخاص في التربية ؟

## ثالثاً : أهم الخصائص الاقتصادية للتربية :

### ١ - التربية كسلعة اقتصادية :

السلعة الاقتصادية economic هي أي بضاعة أو خدمة تحقق الرضا والرفاهية للفرد والمجتمع على أن يشترط فيها الندرة scarcity وقابلية البيع والشراء وإمكانية تحديد سعر لها .

ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم ينطبق على التربية حيث أنها تسهم في رفاهية الفرد والمجتمع كما أنها يمكن أن تباع وتشتري وبالتالي يمكن تحديد سعر التربية سواء بواسطة الميزانيات التي تخصصها الدولة للتعليم أو الرسوم والاعانات التي يدفعها الأفراد لقاء استهلاكهم أو إفادتهم من الخدمات التربوية .

ولو نظرنا إلى عملية التربية Educational process بشكل مبسط لوجدنا أن الهدف أو الغرض الانتاجي للنظام التربوي لا يختلف عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى كالمؤسسات أو الشركات أو المصانع التي تهدف إلى إنتاج ما يفيد أو يشبع رغبات الفرد والمجتمع ، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في أن التربية كسلعة اقتصادية لها مميزات فريدة أهمها أن انتجها واستهلاكها يتم في خضم مجموعة من العوامل الاجتماعية المعقدة بالاضافة إلى انفرادها ببعض الصفات المميزة والتي سنتطرق إليها فيما بعد ، وما مدى ذلك فالنظام التربوي كغيره من الأنظمة له مدخلات inpute مادية وبشرية ويفترض أن تتفاعل هذه المدخلات داخل النظام التعليمي لانتاج مجموعة من الفوائد أو المخرجات out-puts . على هذا الأساس يمكن النظر تجاوزاً(٩) إلى الطلاب المقبولين في النظام التربوي كمادة خام Raw material ينتظر من هذا النظام القيام بعملية صقلهم على أسس ومواصفات خاصة طبقاً لأهداف تربوية محددة مبنية على أهداف السياسة العامة للدولة أو المجتمع ، ثم اخراجهم بعد اكسابهم وتزويدهم بحصيلة معينة من المباديء والقيم والمثل والعلوم والآداب والمهارات اللازمة لجعلهم أعضاء نافعين لأنفسهم ومجتمعاتهم .

**٢ - التربية سلعة خاصة أم عامة :**

تمتاز التربية كسلعة خاصة بحته pure private good أو سلعة عامة بحته pure public good فهي ليست سلعة خاصة بحته يمكن اخضاعها لنظام الأسعار

بكفاءة كما هي الحال في سائر السلع الخاصة كالسيارات والمساكن والأطعمة وغيرها . كما أنها ليست سلعة عامة بحته لا يمكن اخضاعها لنظام الأسعار على الاطلاق كخدمة الحماية الدفاعية أو النظام القضائي ، بل أنها سلعة اقتصادية تجمع خواص مشتركة لهذين النوعين من السلع حتى أنه قد يصح أن توصف بأنها سلعة وسيطة Inermediate good أو شبه سلعة quasi-good .

ان التربية كسلعة وسيطة تجمع بين أهم خصائص السلعة الاقتصادية العامة كظاهرة الاستهلاك الجماعي joint consumption والفوائد غير القابلة للتقسيم Indi-visible benefits وكذلك أهم خصائص السلعة الاقتصادية الخاصة كظاهرة الاستهلاك الفردي Individual consumption والفوائد القابلة للتقسيم divisible benefits . ويعني الاستهلاك الجماعي بأن بعض فوائد التربية تستهلك بشكل جماعي ويمثل هذا النوع اسهام التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما والذي يفيد منه جميع أفراد المجتمع . أما الفوائد غير القابلة للتقسيم فنعني بها تلك الفوائد التي يكتسبها الطلاب أثناء تواجدهم في محيطهم الدراسي سواء داخل فصول الدراسة أو خارجها ، مثل اكتسابهم بعض العادات الطبية والقيم النافعة التي تؤثر في سلوكهم تجاه حياتهم الأسرية أو الصحية أو الاقتصادية . وفي كل ما تقدم من فوائد تربوية فإن نظام الأسعار يتعذر تطبيقه اقتصادياً وذلك بسبب أما أن يكون التطبيق مكلفاً costly أو غير منطقي . ولعل ذلك السبب الذي حدى الاقتصاديين بوصف هذه الفوائد بالفوائد النفسية psychic أو الفوائد غير النقدية وذلك لتعذر قياسها بقيمة نقدية monetary value .

أما النوع الآخر من فوائد التربية فهو ذلك الذي يمكن حصره أو تقسيمه كما أنه يستهلك بشكل فردي . ويمثل هذا النوع من الفوائد حصول الطلاب على بعض المهارات والمعارف - خاصة في مرحلة التخصص كالتعليم الثانوي الجامعي - والتي تمكنهم من الالتحاق بسوق العمل ومن ثم الحصول على كسب

مادي طوال حياتهم العملية ، وبدهي أن مثل هذه الفوائد تسمى بالفوائد النقدية حيث يمكن قياسها وتقييمها نقدياً(١٠) .

إن كلا هذين النوعين من الفوائد التربوية مهم ، ويؤكد ذلك شولتز Schultz بقوله « ليس كل الاستثمارات في الرأسمال البشري تهدف إلى الكسب المادي فقط . بل أن بعضها موجه إلى صالح الكائن البشري بأشكال لا يمكن حصرها مادياً ، أن هذا النوع من الفوائد لا يمكن تقييمه نقدياً ، حيث يصعب تحديده ، وقياسه ومع ذلك فإنه يستحق الكثير من التمحيص والتدقيق »(١١) كما أن بون Bowen يوافق على أهمية الفوائد غير النقدية للتربية بقوله « بأن للتربية فوائد تهتم بأمور تشمل الفكر والشخصية والقيم والتي لا يمكن تقييمها بشكل كمي دقيقي أو بحساب العائد منها »(١٢) .

وهكذا فإن التربية من خلال المؤسسات النظامية للتعليم والتدريب لها النصيب الأكبر في تكوين الرأسمال البشري وبالتالي فإن التربية تعد في المقام الأول استثماراً للرأسمال البشري . وبالرغم من أن الرأسمال البشري Human capital والرأسمال المادي physical capital يشتركان في كونهما يعتبران مصدراً للكسب المادي أو القناعة والرضا أو كلاهما معاً ، إلا أنهما يختلفان في أن الرأسمال البشري لا يمكن فصله عن مالكه owner فالمهارات والمعرفة التي يمتلكها الإنسان لا يمكن فصلها عنه بعكس سائر أنواع الرأسمال المادي وبالتالي لا يمكن اخضاعها لنظام البيع أو الملكية إلا في حالة «العبودية» وهذا ما يتنافى مع إنسانية العصر الحديث . يقول شولتز Schultz بأن « مجرد التفكير في الاستثمار في الإنسان تبدو مسألة تسيء إلى البعض » ، أن قيمنا واعتقادتنا تصدنا عن النظر إلى الإنسان « كرأسمال سلعي إلا في حالة العبودية وهذه الحالة نمحها ولا نقبلها »(١٣) . أما ثوورو Thurow فإنه على الرغم من اعترافه بجانب القصور في مفهوم الرأسمال البشري ، إلا أنه يرى بأنه خطوة ضرورية لاصدار القرارات المتزنة(١٤) .

ان القيمة الاقتصادية للتربية تنبع في المقام الأول من كون التربية تعتبر المصدر الرئيسي لتكوين الرأسمال البشري بل هو أهم نتاجها . ولكي تتحقق الاستفادة القصوى من هذا الانتاج التربوي لابد أن تتوفر له بعض الشروط اللازمة نذكر أهمها فيما يلي :

* مراعاة توظيف الرأسمال البشري ، فإن البطالة unenployment تؤدي إلى تقليل عوائده ، كما أن عدم استخدام المهارات والمعارف المكونة للرأسمال البشري يؤدي إلى اضمحلالها وتناقصها Depreciation (١٥) .

* مراعاة تحديد المهارات والمعارف باستمرار ، فالرأسمال البشري ليس عبارة عن حشو مجموعة من المعلومات والمهارات تنتهي بمجرد دخول الأفراد إلى سوق العمالة بل أنها عملية استمرارية تتطلب التجديد والوقوف على أحدث ما أستجد في مجال التخصص . . لذلك فإن عملية اعادة تعليم وتدريب الرأسمال البشري أكثر من مرة خلال عمرة الانتاجي مسألة وارده لابد منها(٦) .

* محاولة القضاء على جميع أشكال التمييز أو التفرقة Discrimination سواء كانت من أجل الأصل أو الجنس أو العمر وغيرها حيث أنها تؤثر تأثيراً سلبياً على قيمة الرأسمال البشري(١٧) .

* ملاحظة أن بعض العادات الاجتماعية والحضارية قد تفرض بعض العقبات أمام الاستثمار والتوظيف الأفضل للرأسمال البشري ، مثال ذلك هو انتقال أعضاء الأسرة بكاملها ، مع افتراض أن هذا الانتقال لن يسفر عن فرصة استثمارية أفضل لمهاراتهم ومعارفهم - وذلك بسبب ترقية رب الأسرة أو حصوله على فرصة وظيفية أفضل(١٨) .

٣ - التربية بين القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص :

أن الملاحظ العابر للأنظمة التربوية في جميع أنحاء العالم يلمح هيمنة القطاع العام على أمورها غرو في ذلك فالتربية سلعة تنتج وتستهلك في خضم ظروف اجتماعية معقدة تفرض على المجتمع عدم المخاطرة في ترك شئونها عرضه لمهاترات العرض والطلب النابعة من منفعة أو مصلحة شخصية individual interest والتي قد لا تتفق في كثير من الأحيان مع المصلحة العامة public interest .

ويحـدد مسجـريف Musgrave نوعـين من السلع الاقتصـادية التي يمكن تقديمها عن طريق القطاع العام(١٩) :

أولاً : السلعـة الاقتصادية العامة البحتة والتي يتعذر تقديمها عن طريق السوق كما سبق ذكره .

ثانياً : السلعة المستحقة merit-good وهي المستحقة التي يمكن تقديمها عن طريق القطاع الخاص لكن أهميتها كمصلحة اجتماعية عامة تفرض تقديمها عن طريق الـدولة أو القطاع العام ، وذلك خشية أن حجم الطلب أو الاستهلاك الخاص private demend private consumption private production قد يكون أدنى من الحد الأمثل من وجهة نظر المصلحة الاجتماعية العامة .

ان الـتربية مثال واضح على مفهوم السلعة المستحذة حيث أن فوائدها لا تنحصر على فوائد خاصة private benefit يمكن أن يحصل عليها الفرد لقاء شرائه هذه السلعة بل تتعدى ذلك إلى فوائد عامة social benefits ( أو ما يسمى أحياناً بالتـأثـير الخـارجي الايجـابي Positive external effect لا تخضع لقاعدة الأسعار وبالتالي فإن الفرد يستمتع بها أو يستفيد منها دون دفع أي مقابل مادي . وبسبب ما تقـدم ذكـره ، فإن انتاج واستهلاك التربية أمام اختيارين : الاختيار الأول يكمن في انتـاج واستهـلاك الخدمات التربوية في الحد الذي يكون فيه سعرها

مساوياً للكلفة الحدية ومساوياً أيضاً للمنفعة الحدية P–M C – MB (٢٠)، وفي هذه الحالة يكون انتاج واستهلاك التربية مريحاً ومنطقياً من وجهة نظر اقتصادية غير أن هذا الانتاج والاستهلاك لا يمثل الحد الاجتماعي الأمثل Social optimum من وجهة نظر المصلحة العامة ويعود ذلك إلى أن مستهلكي التربية سوف يشترون من الخدمات التربوية بالقدر الذي تتساوى فيه الكلفه الحدية مع المنفعة الحدية للفوائد الخاصة دون الفوائد العامة للتربية ، وهذا بدوره يؤدي إلى أن تنتج التربية في مستوى أقل من الحد الاجتماعي الأمثل الذي لن يمكن الوصول إليه إلا إذا أضيفت الفائدة العامة للتربية في معادلة انتاج واستهلاك الخدمات التربوية ، أما الاختيار الثاني فيكمن في انتاج واستهلاك الخدمات التربوية بشكل يشمل الفوائد الخاصة والفوائد العامة للتربية والذي يؤدي إلى تقديم هذه السلعة بالقدر الذي يمثل الحد الأمثل لمصلحة المجتمع العامة . وبديهي أن هذا الحد لا يمكن الوصول إليه بدون تدخل القطاع العام Government or public intervention وتقديمه الاعانه subsidy للقطاع التربوي بقدر يغطي كلفة الفوائد العامة للتربية والتي لن يتطوي الأفراد في دفعها طالما باستطاعتهم أن يستمتعوا بالفوائد العامة التي لا يمكن اخضاعها لنظام الأسعار كما تقدم ذكره . وهكذا فإن التدخل الحكومي أمر ضروري يشمل على أقل تقدير تمويل الفوائد العامة للتربية ، وكلما ازداد تقدير الفوائد الاجتماعية وتعاظم إدراك دورها الحساس لمختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من قبل المجتمع ، نلاحظ ازدياد الدعم العام public support للقطاع التربوي حتى يصل إلى مستوى التمويل الكامل أو مرحلة التعليم المجاني Free or no tution education .

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح الآن هو إذا كان تدخل القطاع العام أو الدولة أمر تفرضه حساسية التربية وتوجيه المصلحة العامة ، فما هو دور القطاع الخاص وبالتالي هل يمكن تطبيق آلية الأسعار في تقديم الخدمات التربوية ؟

أن التربية - كما سبق ذكره - تحوى على فوائد خاصة يمكن تقديمها من خلال آلية الأسعار خاصة في المجالات التي يتوقع أن يكون منها معدل العائد الاقتصادي الخاص private economic rate of return عالياً كمهنة الطب أو المحاماة أو يكون عائداً مجزياً تظهر أرباحه بعد وقت قصير كدراسة بعض التخصصات المهنية مثل هندسة ميكانيكا السيارات ، أو السباكة ، أو تجميل الشعر ، أو إدارة العيادات الطبية ، أو الخياطة وغيرها . أن المحك الأساسي لتقديم مثل هذه البرامج التربوية عن طريق القطاع الخاص يكمن في أن فوائدها الخاصة تغلب كثيراً على الفوائد الأخرى من جهة ، كما أنها ذات مردود اقتصادي جيد من جهة أخرى(٢١).

ان مؤيدي نظام القطاع الخاص في التربية يفرقون بين تمويل التعليم وانتاجه وهم بذلك يرون أن القطاع العام يمكنه الاشراف على البرامج التربوية ومن ثم تترك مهمة انتاج هذه البرامج للقطاع الخاص وهذا المبدأ معمول به إلى حد ما في المدارس الأهلية أو التعليم الأهلي .

ومهما يكن الأمر فالتربية سلعة ذات أهمية كبرى تؤثر على المجتمع سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ولا مناص من تدخل الدولة أو القطاع العام في شئونها . بل إنه من الضروري للدولة أن تتدخل لتقديم أو تمويل بعض الخدمات التربوية غير المرغوب فيها من قبل القطاع الخاص ، فعلى سبيل المثال فإن الاحتياج الحقيقي للخدمات التربوية للأطفال المعوقين قد يفوق الطلب لأن تكلفة برامج الأطفال المعوقين عالية جداً وكثيراً ما يكون أولياء أمور المعوقين في وضع اقتصادي لا يمكنهم من تحمل نفقات هذا النوع من التعليم ، وهكذا فإن الحد الاجتماعي الأمثل لهذه الخدمة لن يمكن تحقيقه إلا بتخصيص جزء من مخصصات الدولة على التعليم لمثل هذه البرامج(٢٢).

ان مدى تدخل الدولة أو القطاع العام في التربية مسألة تخضع في المقام الأول لتقدير ولاة الأمر في أي مجتمع لاختيار الطريقة الأكثر ملاءمة لظروف المجتمع . وتتدرج عملية التدخل في شئون التربية من الاشراف على انتاج الخدمات التربوية إلى القيام بانتاجها . والجدير بالذكر أن مسألة التدخل في شئون التربية موجودة في كثير من البلدان ذات النظام الاقتصادي الحر . وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يضطلع القطاع العام بمسئولية تمويل وانتاج الخدمات التربوية في مراحل التعليم الأساسي أو مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ، أما بالنسبة للتعليم الجامعي فإن التدخل الحكومي يتراوح ما بين الاشراف والذي يصاحبه غالباً تمويل جزئي لانتاج الخدمات التربوية ، ويمثل هذا النمط الجامعات ذى الصبغة الأهلية private universties إلى الانتاج والذي يصاحبه تمويل شبه كلي ويمثل هذا النمط الجامعات العامة (الحكومية) public universities .

## الخلاصة والتوصيات :

تمكنت الدراسة من تحقيق هدفها عن طريق الاجابة على الأسئلة التي اثيرت في بدايتها حيث تم استعراض وتحليل أهم الخصائص الاقتصادية للتربية في ضوء الاطار النظري لاقتصاديات القطاع العام ولعل من المفيد تلخيص هذه الخصائص فيما يلي :

١ - التربية سلعة اقتصادية : حيث يمكن أن يحدد لها سعر كما أن استهلاكها يؤدي إلى رفاهية الفرد والمجتمع .

٢ - التربية سلعة متوسطة : حيث أنها تجمع خصائص مشتركة لكل من السلعة الخاصة البحتة والسلعة العامة البحتة .

٣ - التربية استثمار في الرأسمال البشري والذي يشترك مع الرأسمال المادي في كونها مصدر كسب مادي أو رضا أو كلاهما معاً إلا أنه يختلف عنه بخصائص أخرى أبرزها يرجع إلى تلازم الرأسمال البشري لمالكه وعدم امكانية الفصل بينهما .

٤ - التربية سلعة اقتصادية تنتج وتستهلك بواسطة القطاع العام والقطاع الخاص وبالتالي فإن تقديم الخدمات والبرامج التربوية من خلال القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو كلاهما معاً يعتمد أساساً على حجم الفوائد العامة والفوائد الخاصة لها ، ومدى مردودها الاقتصادي وربحيتها ، ومدى حساسيتها وأهميتها للمصلحة العامة للمجتمع .

وبناء على ما سبق استنتاجه فإن الدراسة تؤكد على أهمية التحليل الاقتصادي للتربية وتوصى بالافادة منه في رسم السياسات التربوية educational policies خاصة ما يتعلق منها بسياسات توزيع وانتاج الخدمات التربوية . ان تطبيق التفكير الاقتصادي في مجال السياسة التربوية قد يسهم في مواجهة بعض مشاكل النظام التربوي المتعلقة بكثير من المجالات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- الاستثمار في التربية أو الرأسمال البشري وعلاقته بالسياسات التمويلية .
- الجوانب المالية للتربية مثل مكافآت الطلاب ، أو الاعانات والحوافز التعليمية .
- الاستعانة بالقطاع الخاص واشراكه في تقديم بعض البرامج التربوية .
- تمويل البرامج والخدمات التعليمية والتدريسية .

وبالرغم من أن هذه الدراسة قد أجابت على الأسئلة التي تتعلق بهدفها إلا أن هناك بعض الاقتراحات لمزيد من الدراسات التطبيقية والميدانية المتصلة بهذه الدراسة ومنها :

١ - إجراء الدراسات الميدانية حول تمويل التعليم في مختلف أنواعه ومراحله وذلك لتحديد القدر التمويلي الذي يجب أن يسهم به الأفراد نظير تمتعهم بالفوائد الخاصة من التربية وما هو القدر التمويلي الذي يجب أن تسهم به الدولة لتغطيه تكاليف الفوائد الاجتماعية للتربية .

٢ - إجراء الدراسات التحليلية حول مكافآت الطلاب ، أو الأقساط المالية tu-tion مقابل الخدمات التعليمية أو الاعانات المالية التي تقدمها الدولة لبعض البرامج الأهلية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار حجم الفوائد الفردية أو الخاصة مقارنة بحجم الفوائد الاجتماعية العامة في تحليل مثل هذا النوع من الدراسات .

## الحواشـــي :

(١) حامد عمار ، في اقتصاديات التعليم ، ط٢ ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٨ ، ص١٢ ، ١٣ .

(٢) عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، لبنان ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

(٣) محمد منير مرسي ، وعبد الغني النوري ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص٢٨٣ .

(٤) غانم سعيد العبيدي ، اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم ، الكلفة والكفاءة بين النظرية والتطبيق ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار العلوم ، ١٩٨٢ ، ص٧ .

(٥) محمد أحمد الغنام ، المدرسة المنتجة - رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع ، التربية الجديدة ، العدد ٢٩ ، ١٩٨٣ ، ص٧-١٨ .

(٦) Herber, Bernard P. "Modern Public Finance: The Study of Public Sector Economics, 3rd ed., Home Wood, Illinois; Richard D. Iruin Inc., 1975, PP. 3–4.

(٧) Benson, Charles, "The Economics of Public Education" 2nd ed. Boston Houghton Miffilin Corp. 1968, p. 35-36.

(٨) Benson, Ibid p. 34.

(٩) لا يقصد هنا بأي حال من الأحوال مقارنة الإنسان في نفسه وجوهره بالمادة الخام وإنما القصد تشبيه حالة كونه غير مكتسب لحصيلة محددة من المعارف والمهارات يفترض أن يتم تزويده بها أثناء دراسته ويكفينا ذكر قوله تعالى : ﴿ ولقد كرمنا بني آدم . . . الآية ﴾.

(١٠) Amacher R, Tollison, R. and Willett, T., "The Economic Approach to Public Policy, London: Cornell University Press, 1976, P. 153-166.

(١١) Schultz, T.W. "Investment in Human Capital," New York: the Free Press, 1971, P. 79.

(١٢) Bowen, H.R. Investment in Learning: The Individual and Social Value of American Higher education. Washington, D.C, Jossy-Bass Publishers 1977, P. 2.

(١٣) Schultz, T.W., "Education and Economic Growth". In Social Forces Influencing American Education, Chicago, National Society for the Study of Education 1961, P. 2.

(١٤) Thurow Lester "Investment in Human Capital," Belmont, Calif.: Wadsworth Publishing Company 1970, P. 5.

(١٥) Johns, R.S. and others, op. cit, : P. 59.

(١٦) Ibid P. 59.

(١٧)

(١٨) Johns R.S. and others Op. Cit. P. 61.

(١٩) Musgrave, R. "The Theory of Public Finance," New York, Mc Graw Hill, 1959, P. 6-15.

(٢٠) Price - Marginal costs - marginal benefits.

أي أن سعر السلعة يجب أن يكون مساوياً للكلفة الحدية والمنفعة الحادية أو بشكل مبسط فإن سعر السلعة من المفروض أن يتقرر عن طريق اقتناع المستهلك بأن الحد الأعلى لما يجنيه من فوائد من سلعة معينة هو بالكاد موازٍ لآخر وحدة نقدية للقيمة التي دفعها .

(٢١) Amacher R, Tollison, R and Willett, R, op cit, pp. 153-156.

(٢٢) Johns, Roe L. and Others op. cit, pp. 49-50.

## المراجع العربية :


١ - العبيدي ، غانم سعيد ، اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم ، الكلفه والكفاءه بين النظرية والتطبيق ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، دار العلوم ، ١٤٠٢هـ (١٩٨٢) .

٢ - الغنام ، محمد أحمد ، المدرسة المنتجة ، رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع ، التربية الجديدة ، العدد ٢٩ ، ١٩٨٣ ، ص ٧-١٨ .

٣ - عبد الدائم ، عبد الله ، التخطيط التربوي ، ط الثالثة ، بيروت ، لبنان ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٧م .

٤ - عمار ، حامد ، في اقتصاديات التعليم ، ط الثانية ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٨م .

٥ - مرسي ، محمد منير وعبد الغني النوري ، تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧م .


## المراجع الانجليزية :


6. Amacher, R. Tollison, R and Willett, T. the Economic Approach to Public Policy. London: Cornell University Press, 1976.

7. Becker, Gary S. Human Capital: A Theoritical and Empirical Analysis With Special Reference to Education: New York, National Bureau of Economic Research, 1964.

8. Benson, Charles The Economics of Public Education 2 nd ed. Boston: Houghton Mifflin Company, 1968.

9. Blaug, Mark ed. Economics of Education, Vol.2 Harmondsuorth, Middlesez, England: Pengwin Books Ltd, 1968.

10. Blaug Mark. An Introduction to the Economics of Education 2 nd ed. Harmondsworth, Middlesex England: Penguin Book led. 1972.

11. Blaug, Mark "The Emperical Status of Human Capital theory: A Slightly Jaundiced survey" Journal of Economics literature September, 1976, pp. 827-855.

12. Bowen, Howard, R Investment in Learning: The Individual and Social Value of American Higher Education. Washington, D.C.: Jossey- Bass Publishers, 1977.

13. Bowen, H. R., and Serville, P. Who Benefits from Higher Education and Who Should Pay? Washington D.C.: American Association of Higher Education, 1972.

14. Carson, John J. The Governance of College Universities, 2nd ed. New Youk: Mc Graw-Hill Comgany, 1975.

15. Cohn, E. The Economics of Education. Cambridge, Mass.: Ballinger Publishing Company, 1975.

16. Herber, Bernard. P. Modern Public Finance: The Study of Public Sector Economics, 3rd ed. Home Wood, I 11inois: Richand. D. Iruin, Inc., 1975.

17. Johns, Roe L. and Others eds. "Financing Education: Fiscal and Legal Alternatives". Columbus, Ohio: Charles E. Merrill Publishing Company, 1977.

18. Musgrave, Richard A. The Theory of Public Finance, New York: Mcgraw Hill, 1959.

19. Musgrave, R and Musgrave P. Public Finance in Theory and Practice. New York: Mcgraw Hill, 1980.

20. Schultz, T.W. "Education and Economic Growth. In Social Forces Influencing American Education. Chicago, National Sgciety for the Stydy of Education, 1961.

21. Schultz, T.W. The Economic Value of Education. New York: Columbia University Press, 1963.

22. Schultz, T.W. Investment in Human Capital New York, The Free press, 1971.

23. Tnurow, Lester. Investmen in Human Capital. Belmont, Calif.: Wadsworth Pubbshing Company, 1970.

24. Weisbord, B.A. "Education: Private and Social Benefits" Journal of Human Resources 1966, 1, pp. 268-272.